لوجده ما نقله الرافعي وتطبق هذا على كلام الامام في البيع في سؤر حمار المؤنس على قوله
تعالى اليوم نجزى كل نفس بما كسبت على تسبيب الكسب وذكر انه سلامة الاعضاء
لما اجيب ورد عليه الوالد في نسبته وقال لم ينسبه احد من اهل السنة الكسب
هذا انما قيل هذا في القدرة والامام لم يعتض على هذا بل صرح في اخر كلامه بان الكسب
هذا مع قيام المرجح والمرجح هو الكسب وهذا عين خارج عن مذهب اهل السنة بل هو
قولهم ولعل الشيخ الامام لم يتامل اخر كلامه ووقع من الامام في الدين هنا كلام
طويل نقله الشيخ الامام وقال انه نص عليه وانه لا يقول به مسلم ولا يصلي
وانما يقول به من يذكر المعاد الجسماني وتاملت كلام الامام فلم اجد ما هو صريح ولا
ظاهر فيما فهمه الوالد عنه بل غايته ما ذكر مع الارواح وان ذلك جزء الكسب وهذا
لا ينكره مسلم ولا يصلي وانما الذي ينكره المسلمون على الفلاسفة انكارهم بعث الابدان
وما في كلام الامام ما ينفي موافقته على علته فتامله وقد وهم فيه لم يعلم به مرات
في مصنفاته وهو خصمهم الاشد **وربما** تامل الناظر اخر الكلام دون
اوله على ما قبله حاسبق الشيخ للامام نسبته في قول المنهاج ولو عبث لغوا واراد
الاب عين لذا لفظ المنهاج ومن خط النووي نقلته وكان الوالد ايضا ينقل من
خطه ومع ذلك قال محل الخلاف في المحرم اما غير كالاخ اذا عين غير من عينته
فهي التي تجب قولا واحدا ولا حاصل لقوله محل الخلاف في المحرم مع سماعه لفظ الاب
في كلام النووي وانما كان تامل هذا لقوله اول **وربما** نقل المصنف
من اصل سقم في الخلل من قبله وقد وقع للرافعي من ذلك مواضع ينبهنا على بعضها في
هذا الكتاب وقد وقعت لي نسخة من ادب القضاء للشيخ سقمه نقلت في النوشيح عنها

فيمن دفع الفا الى رجل ليصرف فيها فقال الفا بفلس كانت قواضا على ما يظهر
من المدح وقال الرافع بل ابضاعا ان شئتما نقل انه قال في الكبير نحا لفان
وعلى اني احسب انه يعني بالكبير النهاية على اصطلاح اهل خراسان يسمونها المذهب
الكبير ثم اني سنت ان ذلك ظل في النسخة انما هو وقال المتفق القول قول القابض
وقال الناجي قول القابض وقال المحاملي الكبير نحا لفان والمحاملي الكبير هو
الشيخ ابو الحسن الامام قدم في زمان الاصطخري ذكرناه في الطبقات واعلم ان
المجزوم به في شرح المنهاج للوالد قول المتفق وهو ما في الشرح والروضة فيما اذا
قال وقعت وكالة فقال القابل بل قواضا وعلى النووي في زيادة الروضة
وجهين في انهما تقدم منه القابل اذا ادعى ان المدفوع قواض او المالك
اذا قال بل قرض وفي الوافي فيما اذا قال بعثه فقال بل وهبتني وجوه
اصحها لا تحالفان بل يحلف كل منهما لانهما لم يتفقا على عقد وبهذا فارق مسئلة
شرح فان المتباضع والمعتاض عقدة واحدة فالمتخالفة فيه اظهر **وربما**
فصل المصنف طلاقه ثم اراد ان يحصل منه على جمله فذكر ما لا بد منه عليه
نفصيله كقوله الى قوله وعلى هذا فحاصل في هذا الفرع يبقى اربعة اوجه احدها
الصحة يعني مطلقا وهذا الوجه لا يعرف في المذهب ولا يحصل بما قدم هو وغيره
فتامله وهذا بنية عليه الوالد واعترض بنية ان النووي قال قبل باب
الاجنبة من شرح المهذب بعد ان حكى قول الاستاذ بالمنع مطلقا وقول
الفقال العبرة باعتقاد الامام والشيخ اي حامليه باعتقاد المأموم ما نصه
هذه الاوجه مشهورة والمختار وجه رابع سنذكره مع غيره من فروع المسئلة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)